

الأمم المتحدة تنتقد ممارسات الهند وباكستان في كشمير



دانت المفوضية العليا لحقوق الإنسان، الاثنين، كلا من الهند وباكستان بشأن كشمير، مجددة الدعوة لإجراء تحقيق دولي في انتهاكات حقوق الإنسان في هذه المنطقة المتنازع عليها بين البلدين

وكشمير مقسمة بين الهند وباكستان منذ حصل البلدان على استقلالهما عن بريطانيا في 1947. ويطالب الطرفان بالمنطقة كاملة وخاضا حربيين من حروبهما الثلاث من أجلها

والعام الفائت، أصدر مكتب المفوض الأعلى لحقوق الإنسان أول تقرير له على الإطلاق بشأن كشمير، موثقا فظائع ارتكبتها الطرفان وطالب بالتحرك لتخفيف التوتر في النزاع المستمر منذ عقود

وفي تقرير المتابعة هذا قال المكتب: "لا الهند ولا باكستان اتخذتا خطوات ملموسة لمواجهة القضايا العديدة التي أثارها التقرير" العام الماضي

وأشار التقرير إلى أنه "في المنطقة التي تديرها الهند في كشمير، تعتبر محاسبة الانتهاكات التي يرتكبها عناصر قوات الأمن الهندية تقريرا "غير موجودة"

وأبرز التقرير الصادر العام الفائت وجود "إفلات من العقاب مزمن" لسوء تصرف القوات الهندية

ورحبت باكستان بالتقرير رغم إشارته إلى أن الحصول على معلومات من الجانب الذي تديره إسلام آباد في كشمير كان صعبا للغاية بسبب القيود على حرية التعبير والمعلومات

وقال المكتب إن 4 مجموعات مسلحة رئيسية في كشمير "يعتقد أنها تتخذ من الجانب الباكستاني لخط الفصل مقرا لها"، وإن عددا من المنظمات الحقوقية تتهم القوات الباكستانية بسلسلة من "الإخفاءات القسرية" في المنطقة

ومع عجز البلدين عن مواجهة القضايا المثارة، دعا التقرير الجديد، الاثنين، مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مجددا لدراسة قيام "تحقيق دولي شامل مستقل في مزاعم انتهاك حقوق الإنسان في كشمير"

وأعلنت المفوضية أن الهند رفضت التقرير معتبرة أنه "مغرض" و"ينطوي على مغالطات" و"له دوافع سياسية" وهي نفس الكلمات التي استخدمتها في رفض التقرير العام الفائت.

وأوضحت الأمم المتحدة أن باكستان "رحبت بالتقرير" مجدداً

ويشهد الشطر الذي تحتله الهند من كشمير تمرداً انفصالياً. وتتهم الهند، باكستان بدعم عمليات التسلل والتمرد المسلح، إلا أن إسلام آباد تنفي ذلك.

وكان 2018 أحد أكثر الأعوام دموية منذ عقود، وأكد حقوقيون أنه شهد مقتل حوالي 600 شخص، غالبيتهم من المدنيين.